|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 26** | **الوثيقة C22/65-A** |
| **18 فبراير 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| الاجتماعات الافتراضية والمختلطة |

|  |
| --- |
| **ملخص**نظر فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) في اجتماعه الذي عُقد يومي 11 و12 يناير 2022، في مساهمة مقدمة من أستراليا وكندا – الاجتماعات الافتراضية والمختلطة. واتفق الفريق على إحالة القواعد والإجراءات الخاصة بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة على النحو الوارد في المساهمة إلى دورة المجلس لعام 2022 لإجراء مزيد من المناقشة بشأنها.**الإجراء المطلوب**يُدعى المجلس إلى **النظر** في المساهمة المقدمة من أستراليا وكندا بشأن الاجتماعات الافتراضية والمختلطة الواردة في الملحق 1.ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**المراجع**[*CWG-FHR-15/19*](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0019/en)، [*C22/50*](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0050/en) |

# 1 مقدمة

نظر فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) في اجتماعه الذي عُقد يومي 11 و12 يناير 2022، في مساهمة مقدمة من أستراليا وكندا – الاجتماعات الافتراضية والمختلطة **(الوثيقة** [**CWG-FHR-**](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0019/en)**15/19)**.

# 2 المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية

1.2 قدم مندوب أستراليا الوثيقة المتعلقة بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة بشأن ضرورة وضع إجراءات ومبادئ توجيهية وقواعد لتيسير الاجتماعات الافتراضية بالكامل (بدون حضور فعلي) والاجتماعات التي تسمح بالمشاركة الافتراضية والشخصية ("المختلطة") التي ستساعد على صون العمل في المستقبل في الاتحاد وتقدمه.

2.2 وأكد المندوب أنه لا يقترح الاستعاضة عن جميع أحداث الاتحاد واجتماعاته بنسق افتراضي أو مختلط أو زيادة عدد الاجتماعات الافتراضية دون داع.

3.2 ويمكن أن تشمل التدابير العملية لدعم تكافؤ الفرص المتاحة لمشاركة جميع الإدارات تناوب المناطق الزمنية، والمرونة في مدة الاجتماعات، وتقديم المساعدة والدعم إلى رؤساء الاجتماعات لإدارة المشاركة عن بُعد بشكل عادل، وزيادة الدعم في الاجتماعات الفعلية لضمان إتاحة الفرصة نفسها للمشاركين في الاجتماعات.

4.2 تقترح أستراليا وكندا أن يوصي الفريق باتخاذ إجراءات لكي ينظر فيها مجلس الاتحاد من أجل وضع إجراءات وقواعد ومبادئ توجيهية، بما في ذلك الإدارة والتسيير على النحو المناسب للاجتماعات الافتراضية والمختلطة التي توفر المساواة دونما أي تمييز للمشاركين في الاجتماعات. وستنطبق الإجراءات والقواعد والمبادئ التوجيهية على مستوى الاتحاد ككل، حسب الاقتضاء، مع مراعاة كل قطاع لأساليب العمل والقواعد الخاصة به. وينبغي لكل قطاع أن يعمل بشكل منفتح مع جميع الإدارات لإتاحة الفرصة لها للمشاركة بشكل فعّال في تطوير أساليب العمل والقواعد هذه.

5.2 وشكر عدد من المندوبين أستراليا وكندا على المقترح الذي يعتبره البعض مسألة ذات أهمية أساسية وأعربوا عن الاحتياجات التالية:

• تمييز واضح بين الاجتماعات المختلطة والمشاركة عن بُعد خلال الاجتماعات الفعلية؛

• تقديم توضيح بشأن حقوق الأعضاء الذين يشاركون عن بُعد فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار والتصويت؛

• تسهيل المناقشات والمحادثات بما في ذلك خلال مؤتمر المندوبين المفوضين؛

• مناقشة المسألة المتعلقة بالمناطق الزمنية؛

• النظر في عقد مزيد من الاجتماعات الافتراضية والمختلطة.

6.2 وفي ضوء ما تقدم، خلصت الرئيسة إلى أن هناك تأييداً عاماً لأن يحال إلى المجلس لعام 2022 مسألة القواعد والإجراءات الخاصة بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة على النحو الوارد في الوثيقة لمواصلة مناقشتها (انظر [الملحق](#ditulogo)).

***الملحق: 1***

الملحق

|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلسالمعني بالموارد المالية والبشرية** | ITU-logo-UNblue |
| **الاجتماع الخامس عشر – 11 و12 يناير 2022** |
|  |  |
|  | **الوثيقة CWG-FHR-15/19-A** |
| **26 ديسمبر 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة مقدمة من أستراليا وكندا |
| الاجتماعات الافتراضية والمختلطة |

مقدمة

يسر أستراليا وكندا تقديم هذه المساهمة إلى فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) لمناقشتها والنظر فيها خلال اجتماعه الذي عُقد يومي 11 و12 يناير 2022.

وعلى الرغم من عدم اليقين المستمر بشأن متغيرات كوفيد-19 الناشئة والقيود المتغيرة المفروضة على الحدود، فقد تكيّف موظفو الاتحاد وأعضاؤه بشكل فعّال مع منصات الاجتماعات الافتراضية وحافظوا على تقدم جيد في العمل الهام الذي تضطلع به المنظمة.

وسلط الاتحاد الضوء علناً على الدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الذي أصبح أكثر أهمية من ذي قبل في مساعدة البلدان على استخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل العمل عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، والتعلم الآلي والطب عن بُعد. ومن خلال تبني هذه الروح، أتاح عمل الاتحاد أثناء الجائحة إحراز تقدم جيد في تحسين قدرة شبكات الاتصالات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان والمناطق الأقل نمواً

وقد أظهرت الأشهر الثمانية عشر الماضية أن منصات الاجتماعات الافتراضية يمكن أن توفر منصة لمواصلة العمل الهام الذي يضطلع به الاتحاد، مما يتيح للأعضاء إمكانية النفاذ والشمول والمشاركة ومرونة أكبر لاستيعاب الاجتماعات.

ومع ذلك، بينما نتعلم التعايش مع الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، من الضروري تيسير خيارات مرنة وشاملة للمشاركة في اجتماعات الاتحاد. ولا يزال السفر الدولي يطرح إشكالية، مع تغير متطلبات السفر بسرعة مما يجعل العديد من الإدارات غير قادرة على السفر. وإذا لم تُطور الاجتماعات المختلطة بعناية، فيمكن أن تشكل خطراً كبيراً ينطوي على عدم تمثيل نتائجها لتوافق آراء الدول الأعضاء، مما يقوض العملية بأكملها.

المناقشات

ترى أستراليا وكندا أن هناك حاجة إلى وضع إجراءات ومبادئ توجيهية وقواعد في الاتحاد لتيسير الاجتماعات الافتراضية بالكامل (بدون حضور فعلي) والاجتماعات التي تسمح بالمشاركة الافتراضية والحضورية ("المختلطة"). ويتعين تكييف قواعد المشاركة في اجتماعات الاتحاد للسماح للمندوبين بالتمثيل المتساوي والتمتع بنفس الحقوق، سواء حضروا شخصياً أو شاركوا عن بُعد.

وتوافق أستراليا وكندا على أن المنصات الافتراضية يمكن أن تشكل بعض التحديات، مثل فقدان الاتصال الاجتماعي والتوصيلية، واستيعاب العديد من المناطق الزمنية، ولكن ينبغي ألا يمنع هذا الأمر الاتحاد من التكيف مع الاجتماعات الافتراضية والمختلطة حيثما أمكن ذلك. وعلاوةً على ذلك، من المحتمل أن يستمر استخدام المنصات الافتراضية ويتطور بشكل جيد بعد انتهاء الجائحة كطريقة ضرورية للتواصل والقيام بالعمل. ومن هذا المنطلق، ترى أستراليا وكندا أن هناك حاجة ملحة إلى وضع إجراءات وقواعد ومبادئ توجيهية من شأنها أن تساعد في صون العمل المستقبلي للاتحاد والتقدم فيه.

ولا تقترح أستراليا وكندا الاستعاضة عن جميع أحداث الاتحاد واجتماعاته بنسق افتراضي أو مختلط كما أنهما لا تسعيان إلى زيادة العدد الإجمالي للاجتماعات الافتراضية دون داع. وأعربتا عن تفهمها للحاجة إلى عقد اجتماعات حضورية عندما تكون هناك حاجة إلى التفاعل وجهاً لوجه أو التصويت (مثل مؤتمر المندوبين المفوضين والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية والمجلس) مع مراعاة متطلبات دستور الاتحاد واتفاقيته بشأن الأحداث والاجتماعات (أي اشتراط اعتماد الوفود حسب الأصول وأن يكون للحاضرين فعلياً الحق في اتخاذ قرارات تشمل أو قد لا تشمل التصويت). فعلى سبيل المثال، يمكن عقد اجتماعات أفرقة العمل التابعة للمجلس بشكل مختلط وعقد الاجتماعات الأقاليمية بشكل افتراضي بالكامل.

وتقترح أستراليا وكندا أن تدعم الإجراءات والقواعد والإرشادات الخاصة بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة عضوية الاتحاد المتنوعة. وينبغي تنفيذ التدابير العملية لدعم تكافؤ الفرص المتاحة لمشاركة جميع الإدارات. ويمكن أن يشمل ذلك تناوب المناطق الزمنية، والمرونة في مدة الاجتماعات، وتقديم المساعدة والدعم إلى رؤساء الاجتماعات لإدارة المشاركة عن بُعد بشكل عادل، وزيادة الدعم في الاجتماعات الفعلية لضمان حصول المشاركين افتراضياً على نفس الفرص للمشاركة في المناقشات. وقد تخفف هذه التدابير وغيرها العبء على المناطق التي يشارك فيها الأعضاء عادةً في اجتماعات افتراضية في ساعات مبكرة جداً أو متأخرة جداً من اليوم، أو التي لا يزال فيها السفر الدولي غير متاح.

وتحيط أستراليا وكندا علماً بعمل الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) بشأن إدارة وتسيير الاجتماعات الإلكترونية لقطاع تقييس الاتصالات، الذي يمكن الاستفادة منه كأساس للنظر فيه على نطاق أوسع في الاتحاد.

المقترح

تقترح أستراليا وكندا أن يوصي فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية باتخاذ إجراءات لكي ينظر فيها مجلس الاتحاد من أجل وضع إجراءات وقواعد ومبادئ توجيهية، بما في ذلك الإدارة والتسيير على النحو المناسب للاجتماعات الافتراضية والمختلطة. وستمسح هذه الإجراءات للمندوبين، سواء كانوا يشاركون فعلياً أو افتراضياً، بالمشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في الاجتماعات. وعلاوةً على ذلك، ستنطبق الإجراءات والقواعد والمبادئ التوجيهية على مستوى الاتحاد ككل، حسب الاقتضاء، مع مراعاة كل قطاع لأساليب العمل والقواعد الخاصة به. وينبغي لكل قطاع، حيثما كان ذلك ممكناً وعملياً، أن يعمل بشكل منفتح مع جميع الإدارات لإتاحة الفرصة لها للمشاركة بشكل فعّال في تطوير أساليب وقواعد العمل هذه.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ